تقرير من داخل سجون النساء في اسرائيل

نشرت صحيفة « معاريف » الصهيونية ريبورتاجا لايقال سلهب عن السجون الاسرائيلية للنساء ، ولقد قام هذا بزيارة سجن « نافي ترتسا » حيث تعتقل السلطات الاسرائيلية تسعة واربعين امراة تحتجزهم في قسمين من اقسام السجن :

قسم اول يحتجز فيه النساء اللواتي صدرت بحقهن احكام بقضايا جنائية ، وقسم ثان تحتجز فيه النساء اللواتي صدرت بحقهن احكام بقضايا تتعلق بامن « الدولة » .

القسم الاول من سجن « نافي ترتسا » يحتوي على ٢٨ نزيلة ، والقسم الثاني يحتوي على ٢١ نزيلة بما فيه الفنانان المغربيتان والالمانية والفرنسية اللواتي اتهمن بمحاولة زرع عبوات ناسفة في مؤسسات اسرائيلية ، اما السبعة عشر فتاة الاخريات فهن متاهمات فلسطينيات .

يقول كاتب المقال انه عندما زار السجن لاول مرة لم يكن هنالك فصل بين القسمين ونزيلاتهما . ولكن رغم ذلك فالحاجز المنيع كان عدم رغبة النزيلات العربيات بالاختلاط اوالحديث مع النزيلات الاسرائيليات المتهمات بقضايا جنائية، اما في زيارته الثانية فان ادارة السجن عزلت الفريقين عن بعض حيث تقيم المحكومات بقضايا امنية في قسم منفصل .

« رسمية عودة . شابة في مقتبل العمر (٢٣ عاما) من سكان رام الله . كانت تشذب الاعشاب في حديقة السجن المجاورة لقسمها . كانت تعتمر قبعة كاكية اللون على راسها ، قميصها كاكي اللون ايضا . تلبس بنطلونا اسود . في عينيها كثير من الحقد » .

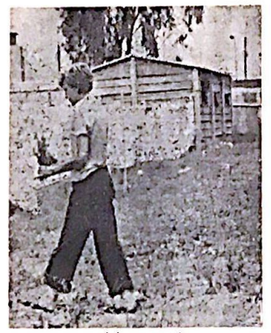

ادبت بورحيها لثر

هكذا وصف كاتب الريبورتاج رسمية عودة احدى مناضلات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمعتقلة منذ عامين ونصف والتي حكمت عليها المحكمة الاسرائيلية بالاشغال الشاقة المؤبدة بتهمة نسف السوبرسول في القدس .

رسمية عودة تتكلم العبرية بلهجة مكسرة وفي بعض الاحيان تتوقف باحثة عن الكلمة الملائمة ، وعندما سالها كاتب التحقيق كيف تقضي ايامها بالسجن قالت له :

– « لا يهمني كيف اقضي ايامي هنا . لا يهمني ان اقضي هنا كل ايام حياتي . انمشكلتي لن تحل الا عندما تحل المشكلة كلها ، ان مشكلتي هي جزء بسيط من مشكلة المنطقة ... مشكلة فلسطين » .

– « السجن هو سجن اينما كان . بامكان السجينة ان تمضي وقتها بمواضيع مختلفة : بالتفكير او القراءة مثلا . لدينا كثير من الكتب التي زودنا بها الصليب الاحمر » .

وعندما سالها الكاتب ماذا تقرأين اجابت رسمية :

– « كتب تبحث في الصناعة ! هذه هي الكتب التي يزودونا بها ، او اخرى سخيفة . لقد درست ستة واحدة في جامعة بيروت العربية في قسم الفلسفة . امل ان اكمل تحصيل العلم » .

وهنا تدخلت مديرة السجن لتسال رسمية :

– « هل تودين مواصلة دراستك في جامعة القدس ؟ »

فاجابت رسمية بلهجة هجومية : « في القدس؟ كلا لا اريد . »

فابتسمت المديرة قائلة : اذن بقي جامعات بيروت والقاهرة وهذا غير ممكن الا اذا خيم السلام علينا ، اما اليوم فان الدراسة بالمراسلة صعبة !

يستطرد كاتب التحقيق في وصف رسمية ونصرفاتها قائلا :

« رسمية تتحدث بلهجة مليئة بالكراهية لنا . تهرب من اسئلتي حول الاكل واللباس وظروف السجن بسرعة لتجيب :

– « هذا غير مهم ... المهم القضية الكبيرة ».

ولكنها شكت من قلة الزيارات فالقانون يسمح بزيارة واحدة في الشهر يقوم بها شخصان فقط من اقاربها .

« سالتها ما هو شعورها ازاء حكم المؤبد الذي تقضيه في السجن . فاجابت بلهجة هجومية ايضا :

– « السجن المؤبد ؟ ... انني لا افكر متى اخرج من هنا . ان المشكلة اكبر بكثير من مشكلة خروجي من السجن ، ان الطريق الذي رايته هو وضع المتفجرات في السوبرسول ، عندما اخرج من السجن سأواصل السير على نفس الطريق. لا يوجد لدينا خيار غير هذا الطريق » .

يعلق كاتب التحقيق حول الفرق بين «المخربات» و « المخربين » الذين زارهم في سجون الضفة الغربية وغزة قائلا :

ناديا واخيها يعملن في حقل المنتقل

ولقد اثار المخربات قضية اخرى هي قضية جهاز التلفزيون . فالتزيلات الاسرائيليات يشاهدن برامج التلفزيون من جهاز تبرعت به نساء « رمات جان » لنزيلات السجن فخصت به الاسرائيليات . ولقد طالبت « المخربات » بجهاز تلفزيون في قسمهن لان هذا من حقوقهن كنزيلات ، ولم يجب طلبهن حتى الان .

ولقد سال كاتب التحقيق مديرة السجن حول هذه القضية فاجابت بقولها :

– « عندما كانت النزيلات مجمعات في قسم واحد كنا جميعا يشاهدن التلفزيون اما بعد ان نقلن الى قسم جديد فان « المخربات » لم يعد من حقهن مشاهدة التلفزيون ، ان البرامج التي يسمح للنزيلات بمشاهدتها هي برامج تربوية وهزلية فقط ، ومشاهدة البرامج هذه هي من حقوق النزيلات الاسرائيليات وليس « المخربات » ، ولكن يجب ان تعرف ان المخربات يحصلن على كل الحقوق التي يجيزها القانون (قانون جيش الدفاع الاسرائيلي) مثل الزيارات والاغذية (حسب البرنامج الموضوع من قبل الجيش) والنوم في « غرف مرتبة » .

لقد عاملتهن في البداية بكل لطف ظنا انهن سقطن في الاعيب التنظيمات التخريبية ولكن المخربات استغلين هذا الموقف ظنا انهن موقف ضعف وقمن باضرابات .

رندة النابلسي هي مناضلة اخرى قابلها الكاتب الصهيوني وذكر انها تستعد لتادية امتحان التوجيهية ، ولقد رفضت الكلام معه

– « ان المخربين الذين قابلتهم كان يعتريهم شعور بان « المطاردة » قد انتهت ، لذلك كانوا يتكلمون بهدوء وحتى باحترام ومنفتحين اكثر للاجابة على اسئلتي ، ولكنني لم اشعر بهذا الحقد الهستيري الذي يعتري « المخربات » في سجن « نافي ترتسا » . لقد وصلت بهم الامور الى شتمنا والاشمئزاز منا .

ان معظم المخربات كن مدرسات قبل اعتقالهن، ولقد طالبن باجازة بعد الاعياد كما درجت عادتهن في البلاد العربية . اذ رفضن العمل في ايام الاعياد . ولقد اصروا على ذلك على انه جزء من حقوقهن .

السعودية ضد الصين !

من بين كل الطرائف والعملاء والاعمال احرز مندوب السعودية في الامم المتحدة قصب السبق في شن اول تهجم تافه على الصين الشعبية في الجمعية العامة، اذ انه شجب اقدام الصين على القيام بتفجير نووي ، خصوصا وان الصين بلد آسيوي !

اصيب المندوب السعودي بالخرس الكلي حين قامت واشنطن بتفجير قنبلتها النووية الهائلة القوة قبل اسبوع رغم استنكار كل العالم لتلك التجربة المدمرة، ولكن لعل جميل البارودي لا يجد غبيا في ان تقوم دولة ما بتجريب عضلاتها النووية ، شرط الا تكون آسيوية !.

لان البارودي يعتبر ، كما يبدو ، ان حق آسيا يقتصر فقط على ان تكون ضحية وان تظل راكعة امام عمالقة اوروبا ، ومستعبدة ..

لعل تعليمات النظام السعودي لمندوبه في الامم المتحدة تقتضي بان ينبري للدفاع عن « حق » آسيا بالوت مرضا او جهلا او جوعا او سحقا تحت احذية الامبريالية ولذلك فهو لا يستنكر على الاطلاق قيام النظام السعودي بتفجير قنابل المرض والجهل والفقر والاستعباد والاذلال تفجيرا يوميا بين ابناء الجزيرة العربية ..

.. وقديما قيل ان الذين استحوا .. ماتوا !

رفيقي أينما كنت .. هذا ما هو جار في أرضنا المحتلة ... أين أنت من واجبك الثوري ؟

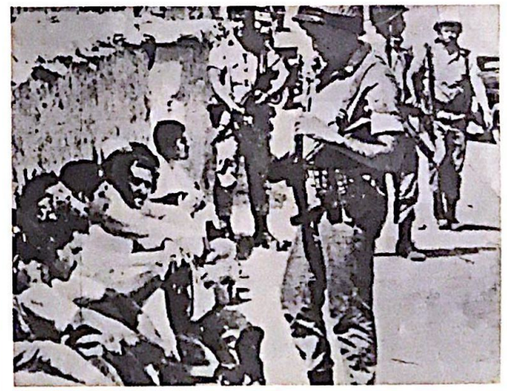

رندة النابلسي

التحركات العمالية في عمان توقع حكومة قابوس في الفخ التقليدي

تقوم الشركات الاحتكارية الاجنبية في عمان باضطهاد العمال العمانيين وبسرقة جهودهم بشكل سافر وغير انساني ، متازرة مع حكومة قابوس التي تقوم بدورها بارهاب العمال بحملات قمع شرسة وفرض حالة الاستعباد لجماهير الشعب العماني والزج بالعشرات منهم في السجون والمعتقلات .

ورغم اساليب القهر والاذلال والقتل والتشريد التي تمارس ضد جماهير عمان ، فقد استطاعت هذه الجماهير ان تتحرك في مظاهرات واضرابات عمالية شهدتها السلطنة في ١٩٧٠-٧١ ، انتزعت الاعتراف ، ولو جزئيا بحقوقها من حكومة قابوس والشركات الاحتكارية البريطانية .

وعلى اثر هذه المظاهرات اصدرت حكومة قابوس قرارا بتاريخ ٢٢-٦-٧١ اعترفت فيه بحقوق العمال المسلوبة ، مطالبة الشركات بتحقيق هذه المطالب . الا ان قرار حكومة قابوس تجاهل المطالب الاساسية التي انتفضت من اجلها جموع العمال في عمان وتجاهل مطالبهم بتخفيض ساعات العمل ورفع الاجور وايجاد علاج لمسالة البطالة واحلال العمانيين محل الاجانب في الشركات الاجنبية .

وهنا ، لا بد من فضح بعض النقاط الخبيثة التي جاءت بقرار حكومة قابوس ، فقد طالب القرار « اعطاء العمانيين العاملين في شركة النفط والشركات الاخرى الحق ، كل حسب درجته ، في العمل في استعمال جميع وسائل الترفيه الموجودة ، بما في ذلك النوادي » .

ان في هذا البند اهداف شريرة كامنة ، هذا هو اسلوب الشركات الاحتكارية ، فهي تسعى الى تفكيك وحدة العمال وايجاد انماط من الحياة تختلف بين عامل واخر ، وايجاد فئة قليلة مميزة لتستفيد منها الشركات في حالات معينة مثل الاضراب وغيره .

ان مصلحة العمال واحدة ولن تجدي مثل هذه الاساليب لضرب وحدة العمال وحقهم جميعا دون تمييز في استخدام جميع الوسائل الموجودة في الشركة .. هذا اذا توفرت الوسائل الترفيهية !

ثم « يجب ان يكون هناك ممثل للعمال في كل منطقة ليكون صلة وصل بين الشركة والعمال ، على ان يكون عماني الجنسية ويختار من بين العمال الذين يعملون في تلك المنطقة بموافقة الحكومة (على العمال ان يختاروا ممثليهم وتقديم اسماءهم الى اللجنة) وهذا ينطبق على كل شركة لا يقل عدد عمالها عن الخمسين » .

واضح ، من خلال هذا النص ، ومن خلالها فهمنا « الديمقراطية » حكومة قابوس، ان الممثل عندما يخضع لموافقة قابوس فهو بريده موظفا لديه وليس ممثلا للعمال ، لان مواقف قابوس من الشعب تتناهى والتمثيل الحر ، فهو لذلك يلجا الى الخداع والمراوغة، كما جاء في قرار حكومة قابوس « ضرورة وجود لجنة تحكيم في دائرة العمل تنظر في قضايا العمال وتراقب تقيد الشركات بالانظمة الجديدة » .

هذا البند الذي جاء في قرار حكومة قابوس ليس بجديد ، ففي مطلع هذا العام تشكلت لجنة للنظر بمشاكل العمال مكونة من عبدالله الطائي رئيسا وعضوية اثنين من البريطانيين ممثلين لشركة نفط عمان .

وكان من مهمة هذه اللجنة ، لطبيعة تكوينها تقوم بتبرير كل اعمال الشركة التعسفية تجاه العمال ، بل قامت هذه اللجنة باضطهاد العمال وليس كما قال الطائي : « ان ممثلي هذه الشركة ينتسبون لدولة متحضرة ذات تاريخ عريق ، لذا فهم سوف ينصفون العمال العمانيين ! »

هذا هو منطق اللجنة التحكيمية، اللصوص في نظر رئيسها انسانيون . كيف يمكن لمثل هذه اللجنة خدمة العمال ومصالحهم ؟

ولكي يكون لاي لجنة مقترحة فعاليتها لا بد من توفر الشروط التالية :

١ – ان يكون ثلثا اعضائها من العمال .

٢ – ان يكون العمال الممثلين في اللجنة منتخبين من قبل العمال انتخابا حرا ولا يخضعون لتزكية السلطة .

٣ – ان تكون قراراتها بالاغلبية .

٤ – ترفع قرارات واحكام اللجنة الى السلطة والشركات لتنفيذ ما جاء فيها .

واذا لم تنفذ خلال شهر يحق للعمال استخدام الاسلوب الذي يرونه مناسبا لانتزاع حقوقهم المهضومة من قبل الشركات .

واي لجنة لا تتوفر فيها الشروط التالية ستكون مهمتها قمع العمال وتضليلهم وايجاد شتى المبررات للتستر على الاعمال التعسفية لشركات النفط وغيرها .

ان ارادة العمال هي القادرة على ارغام حكومة قابوس والشركات الاحتكارية على الاعتراف بحق العمال وانصافهم .

لقد انتزعت الطبقة العاملة بعض حقوقها وارغمت السلطة على الاعتراف بها وهذا بحد ذاته خطوة ايجابية تسير بالنضال العماني نضالات دائمة من اجل تنفيذ كل البنود الواردة في القرار ، والتي تخدم الطبقة العاملة العمانية واستثناء القرارات المجحفة بحق هذه الطبقة .

ولا بد هنا من التاكيد على اعطاء هذه النضالات طابعها السياسي وربطها بالنضال الجماهيري المسلح في جنوب عمان حتى يكون لهذه النضالات ابعاد حقيقية ، التي بدونها سوف تظل الطبقة العاملة تعيش حالات البؤس والتشرد ، وتظل عمان تحت رحمة الاستعمار البريطاني .

على طريق الثورة الفلسطينية

فيلم وثائقي من اعداد لجنة الاعلام المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٣٠ دقيقة ١٦ ملم

أسود وأبيض

نسخ عربية وانجليزية

تعنون الطلبات الى

زياد أحمد ص.ب ٢١٢

بيروت – لبنان

تمون

1971

الحزب الشيوعي الاسترالي يعقد مؤتمره السنوي

بمناسبة افتتاح مؤتمره السنوي ، دعا الحزب الشيوعي الاسترالي عددا من الاحزاب والهيئات التقدمية لحضور حفلة الافتتاح تهار الاحد الماضي في فندق بوربنغاج . وقد حضرت وفود من الاحزاب : حزب العمل الاشتراكي العربي ، الحزب الشيوعي اللبناني ، وعدد كبير من الشخصيات والهيئات التقدمية والوطنية الاخرى .

وقد ادلى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي بالتقرير السنوي للحزب ، الذي تضمن الكثير من القضايا السياسية كان ابرزها :

١ – التنديد باساليب القمع والارهاب التي تواجه بها الحركة الجماهيرية ، داعيا الى وحدة الصف الوطني لتحقيق الحرية السياسية لكافة الاحزاب في لبنان .

٢ – الدعوة لدعم حركة المقاومة الفلسطينية وحمايتها من مؤامرات الرجعيين الخونة ، كما ادان بشدة مؤامرات التصفية التي يمارسها النظام الاردني العميل لذبح حركة المقاومة . وقد جاء في هذا الصدد : « ما من قوة تستطيع ان تقضي على المقاومة الفلسطينية وما تمثله من امانى ، وما تحمله من امانة ، وما تمثله من تعبير ومن طاقات . وان الاضطهاد والكبت لا يمكن الا ان يجعل من المقاومة تخرج من المأساة اكثر تصميما على الكفاح من اجل التحرير ، واصلب عودا واقوى انضباطا وتنظيما » . وقد جاء في معرض ادانته للنظام الاردني العميل : « اننا نعلن استنكارنا لمؤامرة الحكم الاردني على المقاومة الفلسطينية ، ونطلب بابطال جميع المضابقات ، ورفع جميع التقييدات التي تصطدم بها المقاومة في اقطار العالم العربي كافة » . هذا وقد حيا النضال الفلسطيني المتصاعد في قطاع غزة وفي سائر الارض المحتلة .

٣ – كما ادان التقرير ارتباط لبنان السياسي بالرجعية السعودية ، كما استنكر المجازر الفاشية على يد حكام السودان ، واشار الى المحاكمة الصورية المهزلة ، هذه المجازر التي ذهب ضحيتها اصلب المناضلين اليساريين من العرب، وانقاهم تفتحا بالقضية العربية ، ومنهم الشهيدين : الشفيع احمد الشيخ ، وعبد الخالق محجوب .

وعلى الصعيد العالمي ، فقد شجب التقرير سياسة الحرب الامريكية ، وادان الهجمات الامبريالية الامريكية على فيتنام من جهة . ومن جهة ثانية ، علق اهمية كبرى على ضرورة ازالة الخلافات القائمة بين فرقاء المعسكر الاشتراكي لكي تستطيع ان تشتد نضالها ضد الاستعمار العالمي .

كما اشار الى اهمية دخول الصين الشعبية الى حظيرة الامم المتحدة .

واختتم رئيس الحزب تقريره بالتشديد على ضرورة صيانة الحريات الديمقراطية في لبنان ، ونددا بمحاولات الاعتداء على الطلاب، وعلى حرية بعض الحزبيين .

كما شكر الاحزاب والشخصيات التي شاركت في افتتاح المؤتمر .